

بيان  
الوفد الدائم للجمهورية اليمنية

يلقيه  
المستشار / جمال عبدالله الحاج

أمام  
اللجنة السادسة ( القانونية )  
الدورة السابعة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة

البند { ١٠٥ } التدابير الرامية إلى القضاء على الارهاب الدولي

السيد الرئيس ،

يسعدني في البداية أن أعبر لكم عن تهانينا الخالصة لانتخابكم رئيسا للجنة السادسة لهذه الدورة ، وكذلك الى بقية اعضاء المكتب ، واننا على ثقة كاملة بقدرتكم على ادارة أعمال هذه اللجنة بكل كفاءة واقتدار .

السيد الرئيس ،

- يود وفد بلادي أن يؤيد ما جاء في بيانات كل من منظمة المؤتمر الاسلامي , وحركة عدم الانحياز .

- تؤكد الجمهورية اليمنية على موقفها المبدئي الرافض للارهاب بكافة أشكاله ومهما كانت مبرراته أو دوافعه ، وانه لاينبغي ربطه بأي حال من الاحوال بأي دين أو ثقافة او جنسية ، فهو آفة اجرامية يجب مواجهتها بكل حزم وقوة .

- تؤكد بلادي على ضرورة الانتهاء من مشروع الاتفاقية الشاملة لمكافحة الارهاب ، على ان تشمل تعريفا واضحا وجامعا لمعنى الارهاب يميز بينه وبين المقاومة المشروعة التي هي من حق الشعوب في دفع العدوان وفقا لميثاق الامم المتحدة .

- ادراكا من الجمهورية اليمنية لاهمية تكامل الجهود الدولية والوطنية في إطار مكافحة الارهاب فان بلادي قد صادقت على أغلب الصكوك الدولية المعنية بمكافحة الارهاب

،وقد كان اخرها القانون رقم (٩) لسنة ٢٠١٢ بالموافقة على انضمام حكومة الجمهورية اليمنية الى الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الارهاب النووي لعام ٢٠٠٥ - كماأخذت بلادي العديد من الاجراءات على المستوى المحلي - كونها مساهم فعال في جهود المجتمع الدولي لمكافحة الارهاب -،ومن هذه الاجراءات التي تم تنفيذها مؤخرًا مايلي :

◆ اعتمد مجلس الوزراء في شهر سبتمبر الماضي ل "مصفوفة استراتيجية شاملة لمكافحة الارهاب" ، تهدف الى مكافحة هذه الظاهرة ، وتجفيف منابع التطرف ومصادر تمويله في جميع المحافظات ، وكذا العمل على توعية الناس بمخاطر التطرف والارهاب ، بحيث تقع مسئولية تنفيذ هذه الاستراتيجية على الحكومة والاحزاب ومنظمات المجتمع المدني ، ومتزامنة مع تغطية اعلامية شاملة تبين خطورة الارهاب على أمن واستقرار المجتمع اليمني والاقليمي والدولي.

◆ صدور قانون بشأن مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب ، الذي نص صراحة على تجريم كل من شرع في ارتكاب او شارك او حرض او عاون على ارتكاب أعمال إرهابية .

◆ تم تعديل قانون الجرائم والعقوبات اليمني بحيث يتم تجريم كل مساهمة في اي عمل اجرامي مهما كان نوعه ، بما في ذلك القيام بأعمال التحريض .

◆ تم عقد عدد من الاتفاقيات الثنائية مع دول شقيقه وصديقه يتم بموجبها تبادل الخبرات في مجال مكافحة الجريمة وتبادل المعلومات .

◆ مشروع قانون مكافحة الارهاب والمعروض حاليا امام مجلس النواب بغية استكمال الاجراءات الدستورية ، ويتميز مشروع القانون بمراعاته لجوانب حقوق الانسان في اطار جهود مكافحة الارهاب .

◆ تعزيز مبدأ التسامح والاعتدال والوسطية لدى مختلف فئات المجتمع من خلال تفعيل الانشطة التوعوية .

السيد الرئيس :

أن جهود الجمهورية اليمنية في مكافحة الارهاب لاتزال متواصلة ، وخاصة ارهاب تنظيم القاعدة حيث تمكنت القوات المسلحة واللجان الشعبية من توجية ضربة قاصمة لعناصر التنظيم في محافظة ابين ، وشبوه وكذلك في محافظة البيضاء ، حيث اصبح التنظيم اضعف بكثير مما كان عليه سابقا ، وقد تمكنت اليمن من تحقيق هذه الانجازات الكبيرة في مطاردة تنظيم القاعدة والقضاء على مشاريعه التخريبية بالرغم من شحة موارد الحكومة وضعف الدعم الدولي المقدم لها .

السيد الرئيس :

- لقد اكد فخامة رئيس الجمهورية/ عبدربه منصور هادي في كلمته امام الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها السابعة والستون ، بالتزام الجمهورية اليمنية الثابت والمبدئي باجتثاث عناصر الارهاب وتجفيف منابع الدعم والتمويل المقدم لها من الداخل أوالخارج ، وفي هذا الاطار فانا ندعو شركاءنا الدوليين في مكافحة الارهاب الى دعم برامج إعادة التأهيل للعناصر المتطرفه ، وكذلك تقديم الدعم للمشاريع التنموية وبالذات في المناطق المحرومة والتي تمثل البيئة الخصبة لنمو بذرة الارهاب والتطرف ، كما ندعو شركاءنا الدوليين الى تقديم المزيد من الدعم اللوجستي والفني اللازم لقوات الامن ومكافحة الارهاب وكذا توسيع أطرالتعاون والتنسيق في مجال تبادل المعلومات.

شكرا السيد الرئيس ،،،،